مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية ISSN : 2543-3865
المجلد: 05 العدد: 01 السنة 2021 ص44-59

تاريخ الإرسال: 2021/03/30 تاريخ القبول: 2021/04/22

دور الجزائر في استقرار منطقة الساحل الافريقي

-مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة-

Algeria's role in the stability of the Sahel region
- Combating terrorism and organized crime -

بن عمر الحاج عيسى، غفافلية عبد الله ياسين، عمراوي خديجة

BENAMMAR HADJAISSA [1]

المركز الجامعي بآفلو (الجزائر)

University center of Aflou (Algeria), h.benammar@lagh-univ.dz

GHEFAFLIA ABDALAH YACIN [2]

المركز الجامعي بآفلو (الجزائر)

University center of Aflou(Algeria), a.ghefaflia@cu-aflou.edu.dz

AMRAOUI KHADIDJA [3]

جامعة خنشلة (الجزائر)

University of khenchela (Algeria)

amraouikhadidja2018@gmail.com

الملخص:

أدت حتميات عديدة الى اعتبار الجزائر دولة محورية وجيواستراتيجية في منطقة شمال افريقيا والساحل الافريقي في مواجهة التهديدات الامنية الاقليمية التي تعاني منها هذه المنطقة، خاصة خلال الاربع سنوات القليلة الماضية لمالها من تجربة رائدة في مكافحة هذه التهديدات خاصة فيما يتعلق منها بظاهرة الارهاب. حيث تراهن العديد من دول الشمال والساحل الافريقي على الاهمية الجيواستراتيجية التي تحظى بها الجزائر اقليميا ودوليا في مكافحة التهديدات الاقليمية من منطلق انها الدولة الاكثر استقرارا في المنطقة بالإضافة الى الامكانات المادية والبشرية الهائلة التي تزخر بها في الميدان.

الكلمات المفتاحية: الجزائر , الساحل الافريقي,الارهاب

Abstract:

Several imperatives have led Algeria to be considered a pivotal and geostrategic country in the North African region and the African Sahel in the face of regional security threats that afflict this region, especially during the past four years due to its wealth of pioneering experience in combating these threats, especially with regard to the phenomenon of terrorism. Many countries in the North and the African Sahel are betting on the geostrategic importance that Algeria enjoys regionally and internationally in combating regional threats on the grounds that it is the most stable country in the region, in addition to the enormous material and human capabilities that it abounds in the field.

Key words: Algeria, African Sahel, terrorism

BENAMMAR HADJAISSA H.BENAMMAR@LAGH-UNIV.DZ

1. مقدمة:

اصبحت منطقة الساحل الافريقي تولي اهتمام اغلبية المجتمع الدولي بما فيها الولايات المتحدة وفرنسا واجهزة الامم المتحدة والاتحاد الاوربي والاتحاد الافريقي وخاصة دول الجوار بما فيها الجزائر. حيث ان اهتمامهم بالمنطقة نابع من الخوف ان ينظر الى هذه المنطقة كموطن ايواء للإرهاب والجريمة المنظمة بما فيها ايواء الجهاديين الذين يأتون من كل منطقة.

فبذلك اوجب على المعنيين وضع قيد الواقع استراتيجيات دفاع وقضاء على الجريمة المنظمة والارهاب بما فيها العمليات العسكرية وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية والتي في الاخير تمكن من تحقيق مكافحة فعالة لمختلف الجرائم المنظمة وخاصة الجرائم المتعلقة بالإرهاب في الساحل الافريقي ويجب ايضا تحليل واستباق الاخطار المحتملة خاصة إذا تحولت المنطقة الى ما يشبه " افغانستان افريقي"[1].

لذلك سنتطرق في هذه المداخلة الى دور الجزائر وهذا بالتطرق الى اهم المجهودات المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة والارهاب في الساحل الافريقي.

الاشكالية:

مع تزامن انتشار العديد من الجرائم المنظمة بمختلف انواعها في منطقة الساحل الافريقي ما هو دور الجزائر فالمكافحة بصفتها دولة جوار ومعنية بمخاطر الجرائم المنتشرة فالمنطقة؟

وللإجابة على هذه الاشكالية سنقسم دراستنا الى محورين:

[1]Herbert Emmanuel MbaAkiNze et Alain cédric Ndimina- **les enjeux de sécurité internationale dans la bande sahelo- saharienne « lutte contre le terrorisme ou course aux matières premières ?**- éditions universitaires européennes- printed in USA -2012- page 63.

المحور الاول: الجزائر وازمات منطقة الساحل الافريقي

المحور الثاني: الدور الدبلوماسي للجزائر لحل المشاكل الامنية للمنطقة

المحور الاول: الجزائر وازمات منطقة الساحل الافريقي

ادت حتميات عديدة الى اعتبار الجزائر دولة محورية وجيواستراتيجية في منطقة شمال افريقيا والساحل الافريقي في مواجهة التهديدات الامنية الاقليمية التي تعاني منها هذه المنطقة، خاصة خلال الاربع سنوات القليلة الماضية لمالها من تجربة رائدة في مكافحة هذه التهديدات[2] خاصة فيما يتعلق منها بظاهرتي الارهاب والجريمة المنظمة. حيث تراهن العديد من دول الشمال والساحل الافريقي على الاهمية الجيوستراتيجية التي تحظى بها الجزائر اقليميا ودوليا في مكافحة التهديدات الاقليمية من منطلق انها الدولة الاكثر استقرارا في المنطقة بالإضافة الى الامكانات المادية والبشرية الهائلة التي تزخر بها في الميدان[3].

واذا اردنا الخوض في الدور الذي تلعبه الجزائر في المنطقة لمكافحة الجريمة المنظمة و الارهاب والتهديدات الامنية فالأكيد اننا سنتطرق الى الدور السياسي والدبلوماسي لحل هذه الازمات في المنطقة, فما يميز السياسة الخارجية في افريقيا وفي السنوات الاخيرة غلبة البعد الامني عليها فالجوار المباشر للجزائر سواء المغاربي او الساحلي الصحراوي

[2] تبدو الجزائر التي تشارك مالي حدودا تمتد لمسافة 1000 كيلومترا الاكثر ادراكا للمخاطر المحدقة بأمنها الداخلي والاقليمي فمنذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي لم تتوقف تحذيرات الجزائريين من خطر تدفق الاسلحة الى المنطقة مع اعلانها في مناسبات عديدة على احباطها لعمليات ضخمة لتهريب الاسلحة من ليبيا وما يجعل الجزائر صاحبة الكلمة الفصل فيما سيحصل من تطورات على حدودها الجنوبية كونها من اكثر الدول المغاربية تسليحا. وجيشها بات صاحب خبرة طويلة في مواجهة الجماعات المسلحة اضافة الى الارتباط الوثيق بين الجماعات التي تنشط على اراضيها والجماعات المسلحة التي وجدت في مالي ملاذا آمنا. وهذا الدور الجزائري يخفف الضغط على موريتانيا التي دخلت في مواجهة عسكرية لملاحقة مقاتلي "القاعدة" في اراضي مالي

للمزيد راجع: محمد الهادي الحناشي- **الساحل الافريقي... الحرب المقبلة على القاعدة**- مرجع سابق.

[3] Abdelouahab Benkhelif- **le rôle de l'algerie face aux menaces régionales au Nord du sahel**- Actes de colloque « le sahel dans la stratégie des puissances- 2 lars 2015- cercle National de l'armée- page 254.

عرف تحولات سياسية واضطرابات امنية خطيرة فرضت على الجزائر وضع هذه المنطقة في سلم اولويات اجندة سياستها الخارجية ,وتقوم بدورها في المنطقة في مقاربتين واحدة ثنائية الاطراف اما الثانية فتعمل من خلالها الجزائر على تشكيل أطر استراتيجية وتنخرط في مبادرة أمنية اقليمية سواء افريقية المنشأ او المقترحة من طرف القوى الكبرى الغربية[4].

فالجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات جديد فيما يخص تهديد الامن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري "الدولة. المجتمع والافراد", والذي يتطلب ايضا استراتيجيات امنية شاملة اي قائمة على اجراءات عسكرية واخرى غير عسكرية " قضائية. اقتصادية و اجتماعية" للتصدي له[5] وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق انتاج وعبور المخدرات في افريقيا جنوب الصحراء "خليج غينيا بالدرجة الاولى بالإضافة الى السنغال و ساحل العاج غانا التوغو البنين نيجيريا و الكاميرون" وكذا ضعف الانظمة الجنائية في افريقيا وجنوب الصحراء وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها, وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الامنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على آمن المجتمع والافراد الجزائريين وتشير ارقام كميات القنب الهندي والكوكايين والهروين المضبوطة في الجزائر

[4] قط سمير ,**السياسة الخارجية في افريقيا "التطورات والمحددات"**,مجلة العلوم السياسية والقانون- اصدارات المركز الديمقراطي العربي- العدد الاول لسنة 2017.

[5]باعتبار ان الجزائر لديها تجزئة امنية عميقة ومشهود لها دوليا بعد خروجها من العشرية السوداء بأيادي جزائرية ودون تدخل اجنبي فإنها بخبرتها وضعت نفسها في مكان يحظى بالأولوية في مجال الاستشارة الامنية اقليميا قاريا ودوليا وهذا ما جعلها تحظى بدور الرئيس لمجلس السلم و الامن الافريقي منذ نشأته سنة 2002 "رمطان لعمامرة لعهدتين ثم سليمان شرقي حاليا" وتتبوأ بإنشاء وقيادة اللواء الخامس للقارة "لواء شمال افريقيا" بمدينة جيجل بل كانت لها المقاربة الافضل من كل المقاربات لمعالجة التهديدات في منطقة الساحل الصحراء بتفضيلها لغة العقل والحوار على البندقية والدبابة والمقاربة الاقتصادية كبديل على القوة العسكرية لبناء السلام. وباعتراف المجتمع الدولي من خلال عدة زيارات رسمية لعدة دول كبرى حثت الجزائر على لعب دور الدركي او الشرطي في المنطقة التي ترى في هذا الدور سيغرقها في اوحال لا خروج منها. . كما انه مبدأ لا يتماشى مع سياستها الخارجية.

راجع: حارش عادل- **تأثير التهديدات الامنية بمنطقة الساحل في الامن القومي الجزائري**- مقال منشور في موقع المركز الديمقراطي العربي- www.democratica.de/?p=2448 تاريخ الاطلاع: 2020/04/17.

كل سنة والمقدرة بالأطنان بالإضافة الى مئات الآلاف من الاقراص المهلوسة الى خطورة التهديد الآت ي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الامن الجزائري.[6]

فنظرا للتطورات التي تشهدها الجزائر المصاحبة لسقوط الانظمة في دول الجوار كتونس و ليبيا, وانعكاساتها على الازمة المالية في سنة 2012 اتضح للقادة الجزائريين حجم التهديد الذي نتج عن ذلك ,و تم ادراك مدى شساعة الحدود في القسم الجنوبي و انكشافها على جميع التهديدات المتأتية من الساحل الازماتي ,لذلك عمدت الى تكثيف الحراسة و المراقبة على طول الحدود الشرقية و الجنوبية الغربية للبلاد. ونظرا لشساعة المساحة التي تميز الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة عمدت بذلك وزارة الدفاع الوطني الى استحداث قطاعين عملياتيين واحد بشمال شرق عين امناس والثاني بمنطقة برج باجي مختار[7].

وبذلك يمكن ان نوجز دور الجزائر وطريقتها في التعامل مع مشكلة الجريمة المنظمة كالآتي:

- الاعتماد على الدبلوماسية كنهج في فضائها الجيوسياسي الاقليمي والإفريقي لاسيما انها تدرك ان جوارها يمثل حزام ناري يهددها فالأمن الجواري الجزائري يرتبط بخمس معضلات اساسية وهي:
  - صعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجواري.
  - تعدد الصراعات لاسيما منها الهوائية والقبلية.

[6]بوحنيه قوي,**استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي**,مقال منشور على موقع قراءات أفريقية"- بتاريخ2016/01/31 استراتيجية- الجزائر-تجاه- التطورات- الامنية- في- الساحل- الافريقي www.qiraatafrican.com/home/new/

[7]بودن زكرياء,**اثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها"2010-2014"**.مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة محمد خيضر,بسكرة,2014-2015,ص144

- انتشار لجميع اشكال الجريمة خاصة منها الخطيرة كتجارة الاسلحة والمخدرات.
- ضعف الاداء السياسي الوظيفي للدول المجاورة.
- الخريف العربي الذي جعل الدول تنطلق من الصغر.

لذلك فان الجزائر تدرس الاوضاع الامنية جيدا في منطقة الساحل وتتمسك بالمبادئ التالية:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- تغليب لغة الحوار والعقل على لغة السلاح.
- انتهاج المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في المنطقة.
- حل النزاعات بالطرق السلمية.
- التنسيق والتعاون المشترك بين الدول لمواجهات الجرائم المنظمة والارهاب.
- التعامل مع المجتمع الدولي بتوجه يرفض دفع الفدية نظير اختطاف الرهائن الارهابين[8].
- رفض التدخل الاجنبي ومحاولة حل المشاكل الافريقية بأيادي افريقية.
- تأمين الحدود الجزائرية بأكثر من 147 الف جندي والتركيز على الجنوب الجزائري[9].
-

[8] اختطاف واحتجاز الرهائن هو القبض على شخص او أكثر وحبسه بالتهديد والقوة من اجل اجبار طرف ثالث على الاستجابة لتنفيذ شروط معينة او الامتناع عن عمل معين كما يعرف اختطاف واحتجاز الرهائن بانه السيطرة المادية على الفرد او المجموعة في مكان ما بطريقة تفقدهم حريتهم ولو تطلب ذلك استعمال القوة والعنف ضد هؤلاء الرهائن وذلك من اجل اجبار ثالث على امر معين كدفع فدية نظير اطلاق سراح الرهائن.
راجع: جمال دوبي بونوة، **جهود المجتمع الدولي في القضاء على جرائم احتجاز الرهائن**, مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية- العدد الاول 2013-ص 293.

[9] حارش عادل- **تأثير التهديدات الامنية بمنطقة الساحل في الامن القومي الجزائري**- مرجع سابق.

المحور الثاني: الدور الدبلوماسي للجزائر لحل المشاكل الامنية للمنطقة

فيما يخص دور الجزائر في مكافحة الارهاب في المنطقة فأنها قامت بالعديد من المبادرات كان يغلب عليها الطابع العملياتي العسكري في حدود اقليمها وسيادتها وكذلك النشاط الدبلوماسي في المكافحة، فقد ساهمت الجزائر في اعتماد الاتحاد الافريقي القرار رقم 2510 في دورته العادية الـ 13 المنعقدة في جويلية والذي يجرم دفع الفدية للجماعات الارهابية[10].

كذلك امضت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون القضائي والقانوني مع العديد من الدول الجوار الافريقي والصحراوي لتحقيق تعاون على اعلى مستوى، و لعل اهمها الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي بين الجزائر ومالي[11] الخاصة بالتعاون الثنائي بين الدولتين في مجال التعاون القضائي والتي كان لها دور كبير في تحقيق مكافحة ثنائية للجريمة المنظمة، نفس الشيء مع الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والنيجر[12].

وقد احتضنت الجزائر العديد من اللقاءات جمعت دول الساحل الى جانب شركائهم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ولعل أهم ما يميز هذه السلسلة الطويلة من الاجتماعات واللقاءات هو الادراك المشترك بوجود التهديدات الامنية ومنها الجريمة المنظمة عبر الوطنية ووجوب مواجهتها بصفة موحدة ومشتركة الى جانب قناعة كافة الاطراف بأنه لا توجد اي دولة في منأى عن هذه التهديدات. ويبرز الموقف الجزائري من

[10] مهدي مريم، **الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الارهاب في الساحل الافريقي**، رسالة ماجستير- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر 3- 2013- ص57.

[11] مرسوم رقم 399-83 مؤرخ في 7 رمضان عام 1403 المواقف لـ 18 يونيو 1983 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية المالية الموقعة بيماكو في 28يناير سنة 1983.

[12] للمزيد راجع: يوسف دلاندة- **اتفاقيات التعاون القضائي والقانوني**- الجزء الاول –دار هومة –الجزائر –بدون طبعة- 2010- ص259.

كذلك راج المرسوم رقم 77-85 مؤرخ في شعبان عام 1405 الموافق لـ 23 افريل سنة 1985 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية النيجر الموقعة في نيامي يوم 12 افريل سنة 1984.

هذه المسألة ما صرح به الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية عبد القادر مساهل في اجتماع احتضنته واشنطن 2012 بان فكرة التهديد التي تربط بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود والفقر اصبحت مفهومه نهائيا وتحظى بدعم بلدان المنطقة الساحل والشركاء معا. كذلك يجب التنويه الى الاتفاق المبرم في مارس 2010 بالجزائر بين دول الساحل الافريقي والذي ينص على أهمية التعاون على المستوى الاقليمي مع العمل بصورة جماعية لمحاربة القاعدة في صحراء الساحل بدون اي تدخل أجنبي للدول الغربية مهما كان شكله واهدافه[13].

كذلك من الضروري ابراز دور الجزائر الدبلوماسي لتسوية الازمة المالية بسبب التأثيرات الخطيرة لانتشار الجماعات الارهابية على الامن الجزائري لاسيما بعد اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مدينة غاو وقد ادت جهود الدبلوماسية الجزائرية الى تسوية الازمة المالية وذلك بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات من الحوار بين الحكومة المالية والاطراف المتنازعة. حيث تم التوقيع بالأحرف الاولى على اتفاق الجزائر بتاريخ 1مارس 2015 وهذا برعاية الجزائر التي ادت الوساطة الدولية بامتياز وفي إطار مسار الامم المتحدة[14].فالجزائر تركز في الازمة المالية على النقاط التالية:

- تبنى الحل السياسي للازمة المالية واستبعاد الحل العسكري.
- الحفاظ على الاستقرار والوحدة الترابية المالية.

[13] كراوة مصطفى- **ظاهرة الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الافريقي**- مرجع سابق- ص 112 وما بعدها.

[14] ليتم بعد هذا الاتفاق التوقيع النهائي على اتفاق السلم والمصالحة ببماكو في 15 جويلية 2015 هذا الاتفاق حدود آليات لتسوية النزاع بمالي بداية من وقف إطلاق النار الى غاية تفعيل العملي لأحكامه الهامة.
راجع في ذلك:

Sahel makhlouf-le **Rôle de l'Algérie dans son environments régionale. « Exemple de la crise malienne**- actes au colloque « Mali- libye » initiatives de paix et sorties de crises – quelles perspectives pour la stabilité régional ? cercle nationale de l'armée- 12 janvier2016- page 132.

- الاهتمام بالبعد التنموي والاقتصادي في مناطق شمال مالي[15].
- اعتماد التعاون الامني والتنسيق ألاستخباراتي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والارهاب.

فالمشاركة الجزائرية المتواصلة والمتعاونة والصادقة في مالي كانت ضرورية وفعالة، فالجزائر التي تعد طرفا اساسيا لنجاح ادارة الصراعات وحلها في المنطقة. كما ان نشر الجزائر لقواتها العسكرية على طول حدودها الجنوبية ساهم كثيرا في حد من تسلل الارهابيين وقادة منظمات الجريمة العابرة للأوطان عبر الحدود البلدين. بالإضافة الى مركز القوة الذي تحظى به الجزائر في التأثير بطريقة ايجابية على مسار الاحداث في مالي بما يخدم الامن والاستقرار في هذا البلد وفي كامل المنطقة. كذلك من جهود التي تبنتها الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة على مستوى الساحل الافريقي، والتي ادى صداها الى ان اعتبرت من الاساسيات الدولية للمكافحة الا وهو تجريم دفع الفدية للإرهابيين سبيل الافراج عن الرهائن والمختطفين[16].

[15] على الصعيد الاقتصادي كان هناك حضور لمجمع سونطراك في شمال مالي بشكل خاص ورغم ان مالي ليست بلدا نفطيا الا أن حوض "تاوندي" يعتبر واعدا إذ التزمت سوناطراك بالتنقيب عن المواد النفطية حيث بدأت منذ 2007 احفر والتنقيب في الحوض. وعلى المستوى المالي وسعيا منها لتحسين علاقاتها بجيرانها قامت الجزائر "قبل الانقلاب الثوري" بتقديم منحة تقدر بـ 10 مليون دولار لمالي بغرض المساهمة في تنمية شمالها في 2011 وعقب انهيار نظام بن علي قدمت الجزائر مساعدات مالية تقدر بـ100 مليون دولار لتونس بعدة صيغ. كذلك قامت الجزائر بمسح ديون عدة دول افريقية "14 دولة" معظمها من الساحل الافريقي والتي بلغت 902 مليون دولار اما على الصعيد العسكري عملت الجزائر في نهاية 2011 بتنفيذ تمارين تكوينية لقوات خاصة مالية نيجيرية كما ارسلت الجزائر قوات خاصة لتدريب قطاعات من الجيش المالي غير ان المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيةCedeao عرقلت العملية.
للمزيد راجع: قط سمير –**السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا "التطورات والمحددات"-** مرجع سابق.
Abdelouahab Benkhelif**- L'approche algérienne dans la résolution des crises dans son environnement régiond. Exemple la crise malienne**- actes colloque « mali- Libye » initiatives de paix et sorties de crises –quelle perspectives pour la stabilité régionale ? – cercle nationale de l'armée- 12 janvier 2016- page115.

[16] نجحت الجزائر في تمرير قرار بمجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة يجرم دفع الفدية للأشخاص والجماعات المصنفين في لائحة الارهاب من طرف الامم المتحدة في ديسمبر 2006 بعد دعم كبير من دول غربية من بينها بريطانيا وهو القرار الذي أعقب حصول الجماعات الارهابية في منطقة الساحل على مبالغ مالية وصلت حسب تقريرات جهة مختصة 150 مليون دولار مقابل إطلاق سراح رهائن غربيين-

فقد صادقت الجزائر على قرار للمجلس الامن رقم 1373 والصادر في 28 سبتمبر 2001 والذي الزم جميع الدول بمكافحة تمويل الارهاب وتجميد الاعتمادات المالية والأصول الاخرى والموارد الاقتصادية للدول التي تصنع الارهاب او تشجع الارهاب او تسهل ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة، وكذلك الاشخاص الذين يتصرفون باسمها او بناءا على تعليمات من هذه الدول او هيئاتها. وقد اقترحت الجزائر على مجلس الامن تجريم فعل دفع الفدية لتحرير الرهائن باعتباره احد الطرق لتمويل الارهاب وتجسيده على ارض الواقع عن طريق التزام الدول ميدانيا وبشكل فعلى ومحسوس في قطع الطريق امام الجماعات الاجرامية والمساهمة في تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الارهاب, وانه بدل دفع الفدية يجب تمويل التنمية للمساهمة في تجفيف منابع الارهاب في منطقة الساحل بشكل خاص وقد صادق مجلس الامن على اللائحة رقم 1904 التي تتضمن تجريم دفع الفدية للجماعات الارهابية نزولا عند طلب الجزائر الذي تقدمت به في هذا الشأن ودافعت عنه. وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جانفي 2012 على قرار تدعو فيه البلدان الاعضاء الى عدم تمويل او دعم نشاطات ارهابية معربة عن قلقها ازاء ارتفاع عدد قضايا الاختطاف التي تقضي الى طلب الفديات[17].

كما يجب الاشارة الى التجربة الهامة الخاصة بدول الميدان في الساحل الافريقي والتي كان للجزائر فيها دورا محوريا. عقدت اجتماعات تحضيرية وتشاورية جمعت وزراء خارجية دول الميدان "الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا "بين 2008و 2010", كما تم انشاء لجنة الاركان العملياتية خلال اجتماع الذي انعقد في 12و 13اوت 2009 وتضم

للمزيد راجع:
محمد مسلم- **الجزائر تحضر لمشروع جديد يوسع تجريم دفع الفدية للإرهابين**- مقال منشور في موقع بوابة الشروق بتاريخ 2013/05/13
www.echouroukonline.com/ara/articles/164814.html تاريخ الاطلاع 2020/05/20

[17] بوحنية قوي وكروشي فريدة- **دور الجزائر الدولي والاقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الارهابية من مدخل تجريم الفدية**- مجلة دفاتر السياسة والقانون- العدد16- جانفي 2017- ص61.

كل من الجزائر مالي موريتانيا النيجر ومقرها تمنراست تبعها مجلس رؤساء لأركان البدان المعنية في 26 سبتمبر 2010 بهدف تقييم الوضعية الامنية في إطار مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة[18].

وفي الاخير فانه بالرغم من الاستراتيجيات المتبعة من المنظمات الدولية والقوى العظمى ودوا الجوار بما فيها الجزائر للساحل الافريقي رغم اهميتها ليست كافية للقضاء على التنظيمات الجهادية ومجموعات الجريمة المنظمة التي تستغل الوضع المتردي في دول المنطقة التي تضم 13 دولة من بين 25 دولة في العالم تتسم بأعلى درجات مخاطر الفشل وتضم ايضا 6 دول من بين 17 دولة الاقل استقرارا في العالم[19] ,بل ينبغي اللجوء الى مقاربة شمولية لمكافحة ثالوث الموت "المخدرات و الارهاب والهجرة غير الشرعية" ,فيجب تظافر الجهود بتفعيل الآليات القانونية كالمعاهدات والاتفاقيات المعنية بالمكافحة وتنسيق التعاون الامني وايضا السمو بتحقيق علاقات دبلوماسية على درجة عالية لتسهيل المكافحة وتجاوز الخلافات السياسية, وتحقيق نمو اقتصادي وبرنامج عمل تنموي يساعد المنطقة للخروج من مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ووضع بنية صحيحة اقتصادية لجذب الاستثمارات الاجنبية من مختلف اقطاب العالم ولا تقتصر على الدول التي لها اطماع سياسية وتوسعية في المنطقة كفرنسا وامريكا كذلك ضرورة وقوف المجتمع الدولي برمته مع مشاكل المنطقة التي باتت تشكل خطرا على السلم و الامن الدوليين[20].

الخاتمة:

في نهاية البحث ارتأينا تقديم التوصيات تالية:

[18] ساحل مخلوف, **المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب: الاسس والآليات**- مجلة الدراسات القانونية والسياسية – جامعة عمار ثليجي- العدد03- جانفي 2016- ص36.

[19] الحسين الشيخ العلوي- **صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في افريقيا**- مرجع سابق.

[20] للمزيد راجع: الحسين شيخ العلوي- **منطقة الساحل الافريقي ومعبر الموت الدولي**- مقال منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 31أوت 2015- www.studies.aljareera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm تاريخ الاطلاع 2020/02/26.

1-على مستوى منطقة الساحل:

- وقف التدخل الأجنبي الفرنسي والأمريكي خاصة واللذان يؤزمان من الوضع الأمني في المنطقة وتتخذه جماعات الإرهاب ذريعة للمقاومة والقتال.
- مكافحة الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية مسؤولية الدول المعنية قبل أن تكون من مسؤولية أطراف خارجية تهدف إلى مصالح اقتصادية.
- إعطاء أهمية للمشاكل الاجتماعية كالفقر والمجاعة والجهل والبطالة والتي تدفع بالمتضررين للجوء إلى عصابات الإجرام المنظم والمنظمات الإرهابية.
- الدفع بالدول المتجاورة حدوديا بتوقيع اتفاقيات ثنائية لمراقبة الحدود ومكافحة الجريمة لمنظمة.
- تفعيل التعاون الدبلوماسي بين دول المنطقة بدون خلفيات تحريضية و دوافع اقتصادية لإيجاد حلول لمشاكل الاجرام المنظم.

2-على مستوى "الجزائر":

- مراجعة الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر الجماعية والثنائية منها والعمل على تحديثها مجاراة للتقدم الهائل الذي يشهده تطور الجريمة المنظمة خاصة في ظل التحديات الأمنية الحدودية.
- مراجعة وتعديل القوانين المتعلقة بمكافحة الجرائم المنظمة كقانون مكافحة الفساد خاصة الرشوة والقوانين المتعلقة بالجرائم الإرهابية واستدراج أحكام عقابية قاسية على عناصر الإجرام المنظم.
- تفعيل المواد 66 و67 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في مجال مكافحة ومصادرة أموال الإجرام المنظم.

- على الجزائر الاستفادة من مكانتها الريادية في المنطقة وعلى المستوى الدولي واحترافيها في الشق الدبلوماسي لمحاولة التنسيق بين الدول العربية والإفريقية لإيجاد حلول وسبل لمكافحة الجريمة المنظمة.
- تفعيل دور التعاون الشرطي الإفريقي مع هيئة Afripol وجعله جهاز أمني وتنفيذي فعال لمكافحة الجريمة المنظمة.

5. المراجع

الكتب: يوسف دلاندة, **اتفاقيات التعاون القضائي والقانوني**– الجزء الاول –دار هومة –الجزائر –بدون طبعة– 2010.

المقالات:

–محمد مسلم, **الجزائر تحضر لمشروع جديد يوسع تجريم دفع الفدية للارهابين**– مقال منشور في موقع بوابة الشروق بتاريخ 2013/05/13 تاريخ الاطلاع 2020/05/20 www.echouroukonline.com/ara/articles/164814.html

–بوحنية قوي وكروشي فريدة; **دور الجزائر الدولي والاقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الارهابية من مدخل تجريم الفدية**– مجلة دفاتر السياسة والقانون– العدد16– جانفي 2017.

–ساحل مخلوف, **المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب: الاسس والآليات**– مجلة الدراسات القانونية والسياسية – جامعة عمار ثليجي– العدد03– جانفي 2016.

–الحسين شيخ العلوي; **منطقة الساحل الافريقي ومعبر الموت الدولي**– مقال منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 31أوت 2015– www.studies.aljareera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm تاريخ الاطلاع 2020/01/26.

-جمال دوبي بونوة، **جهود المجتمع الدولي في القضاء على جرائم احتجاز الرهائن**, مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية- العدد الاول 2013.

-قط سمير، **السياسة الخارجية في افريقيا "التطورات والمحددات"**, مجلة العلوم السياسية والقانون- اصدارات المركز الديمقراطي العربي- العدد الاول لسنة 2017.

-حارش عادل- **تأثير التهديدات الامنية بمنطقة الساحل في الامن القومي الجزائري**- مقال منشور في موقع المركز الديمقراطي العربي- www.democratica.de/?p=2448 تاريخ الاطلاع: 2020/01/27.

-بوحنيه قوي, **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي**,مقال منشور على موقع قراءات أفريقية"- بتاريخ2016/01/31 استراتيجية- الجزائر-تجاه- التطورات- الامنية- في- الساحل- الافريقي /www.qiraatafrican.com/home/new

-محمد الهادي الحناشي, **الساحل الافريقي الحرب المقبلة على القاعدة**, مقال منشور على موقع البيان الاعلامي بتاريخ 15يوليو2015تاريخ الاطلاع: 2020/01/25.

www.albayan.ae/one-world/averseas/2012-07-15-

الرسائل الجامعية:

- بودن زكرياء,**اثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها"2010-2014"**.مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة محمد خيضر ,بسكرة,2014-2015.
- مهدي مريم, **الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الارهاب في الساحل الافريقي** ,رسالة ماجستير- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر 3- 2013.
-

القوانين:

- المرسوم رقم 399-83 مؤرخ في 7 رمضان عام 1403 المواقف لـ 18 يونيو 1983 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية المالية الموقعة ببماكو في 28يناير سنة 1983.
- المرسوم رقم 77-85 مؤرخ في شعبان عام 1405 الموافق لـ 23 افريل سنة 1985 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية النيجر الموقعة في نيامي يوم 12 افريل سنة 1984.

المراجع باللغة الاجنبية:

-Sahel makhlouf-le **Rôle de l'Algérie dans son environnement régionale. « Exemple de la crise malienne**- actes au colloque « Mali-libye » initiatives de paix et sorties de crises – quelles perspectives pour la stabilité régional ? cercle nationale de l'armée- 12 janvier2016.

-Abdelouahab Benkhelif- **L'approche algérienne dans la résolution des crises dans son environnement régiond. Exemple la crise malienne**- actes colloque « mali- Libye » initiatives de paix et sorties de crises –quelle perspectives pour la stabilité régionale ? – cercle nationale de l'armée- 12 janvier 2016.

-Herbert Emmanuel MbaAkiNze et Alain cédric Ndimina- **les enjeux de sécurité internationale dans la bande sahelo- saharienne « lutte contre le terrorisme ou course aux matières premières ?**- éditions universitaires européennes- printed in USA -2012.

-Abdelouahab Benkhelif- **le rôle de l'algerie face aux menaces régionales au Nord du sahel**- Actes de colloque « le sahel dans la stratégie des puissances- 2 mars 2015- cercle National de l'armée.